الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

أنظر الصفحة الأخيرة لجميع التعليمات الخاصة بالاشتراكات ونشر الاعلانات القانونية

(العدد ١٩) يوم الخميس ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ — ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ (السنة الحادية والتسعون)

إرادات سلطانية — قوانين — مراسيم عالية — قرارات

ملخص

قانون نمرة ٥ لسنة ١٩٢١ بتقرير رسوم مؤقتة على ضريبة الأطيان بمديرية المنيا .

قانون نمرة ٦ لسنة ١٩٢١ بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطيان بمديرية أسوان .

مرسوم بتعديل الرسوم الخاص بانتقاء نوط الواجب .

مرسوم بتعيينات وترقيات ونقلات قضائية .

مرسوم بنقل المسيو . مونيرو من محكمة المنصورة المختلطة الى محكمة الاسكندرية المختلطة .

مرسوم بتعيين محمد مراد سيد أحمد بك قاضيا بمحكمة المنصورة الابتدائية المختلطة .

مرسوم بشأن تقوية جسر النيل (فرع دمياط) التي أحدثت فى سنة ١٩٢٠ بنواحي كفر منصور وكفور اسنيت واسنيت بمركز بنها بمديرية القليوبية .

قرار رقم ٩ بالاستيلاء على جزء (بما عليه من البناء) من عقار ملك ورثة المرحوم حسين سلام منزوعة ملكيته بسبب تنظيم شارع المطبعة الاهلية بقسم بولاق بمدينة القاهرة .

قرار بالغاء احتيات الطاعون البقرى بسوق المواشي الكائن بمنشأ الاقصر بمديرية قنا .

قراران باستيلاطات صحية للوقاية من الأمراض المعدية .

قرار خاص بفرض رسوم بلدية على السيارات بمدينة طنطا .

قرار بخصوص لائحة صندوق المعاشات للمستخدمين الداخلين فى هيئة العمال ببلدية الاسكندرية .

قانون نمرة ٥ لسنة ١٩٢١

بتقرير رسوم مؤقتة على ضريبة الأطيان بمديرية المنيا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ ؛

وعلى قرار مجلس مديرية المنيا الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ القاضى بفرض ضريبة مؤقتة على الأطيان بمديرية المنيا بنسبة تسعة فى المائة لمدة سنتين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢١ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تحصل رسوم ضرائب مؤقتة على الأطيان بمديرية المنيا بنسبة تسعة فى المائة لمدة سنتين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢١ ؛

مادة ٢ — تحصل الرسوم المذكورة فى المدة المشار اليها مع أقساط الأموال وبنسبتها .

مادة ٣ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر بسراى عابدين فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ (٢١ فبراير سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المالية — محمود فخرى

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية — محمد توفيق نسيم

قانون نمرة ٦ لسنة ١٩٢١

بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطيان بمديرية أسوان

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة الخامسة والثلاثين من القانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ ؛

وعلى القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩١٦ القاضى بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة فى المائة من ضريبة الأطيان بمديرية أسوان لمدة خمس سنوات وثلاثة شهور اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٧ لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ ؛

وعلى القانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩٢٠ القاضى بأن تكون الرسوم المؤقتة المذكورة بنسبة ٧ فى المائة لمدة سنة ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٠ وبنسبة ٦ فى المائة لمدة سنة أخرى اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢١ ؛

وعلى القانون نمرة ٣٧ لسنة ١٩٢٠ القاضى بجعل الرسوم المؤقتة المنوه عنها بنسبة ٨ فى المائة من ضريبة الأطيان لمدة سنتين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٠ لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ ؛

وعلى قرار مجلس مديرية أسوان الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — علاوة على الرسوم المؤقتة المشار اليها فى المادة الأولى من القانون نمرة ٣٧ لسنة ١٩٢٠ المنوه عنه تحصل رسوم اضافية بنسبة ٢ فى المائة من ضريبة الأطيان بمديرية أسوان لمدة سنتين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٢٠ لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٢

مادة ٢ — تحصل الرسوم المذكورة سواء عن السنة الحاضرة والسنة المبتدئة من أول أبريل سنة ١٩٢١ والمنتهية فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٢ فى سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ المالية القادمة مع أقساط الأموال وبطبتها .

مادة ٣ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر بسراى عابدين فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ (٢١ فبراير سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية — محمد توفيق نسيم

وزير المالية — محمود فخرى

---

١٠ مرسوم

بتعديل المرسوم الخاص بانشاء نوط الواجب

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على مرسومنا الصادر فى ١١ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢٩ مايو سنة ١٩٢٠) بانشاء نوط الواجب ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تضاف فقرة ثانية الى المادة السادسة من المرسوم المشار اليه نصها كالآتى :

"ويلحق هذا النوط مشبك من نوع معدنه مستطيل الشكل يعادل طوله قطر النوط وعرضه سنتيمترا واحدا يفرغ الثلث الأعلى منه لوضع شريط النوط والقسم الباقى من المشبك يخصص لنقش اسم المنعم عليه به ."

مادة ٢ — على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ (٢١ فبراير سنة ١٩٢١)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

محمد توفيق نسيم

---

١٩ مرسوم

بتعيينات وترقيات وتنقلات قضائية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الشامل للائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣١١ (٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) الشامل لشروط التوظف بالمحاكم المذكورة ؛

وبناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يعين كل من :

واصف سميكه بك القاضى بمحكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة مستشارا بمحكمة الاستئناف الأهلية .

وعبد العزيز محمد بك وكيل محكمة مصر الابتدائية الأهلية رئيسا لمحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية .

ومحمد فريد الشافعى بك وكيل محكمة طنطا الابتدائية الأهلية وكيلا لمحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية .

ومحمد زكى بك رئيس النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الثانية وكيلا لمحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية .

والسيد فوده بك القاضى من الدرجة الأولى بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية وكيلا لمحكمة أسيوط الابتدائية الأهلية .

وابراهيم ثروت بك وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الأولى قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية .

واسكندر حلمى افندى القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية .

ويوسف شهدى افندى القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة أسيوط الابتدائية الأهلية .

ورياض عبد المسيح افندى وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الثانية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية .

وسليم زكى افندى وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الثانية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة قنا الابتدائية الأهلية .

وزكى حنا افندى وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الثانية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة أسيوط الابتدائية الأهلية .

وعلى محمد حسين افندى وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الثانية قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية ؛

ومصطفى سامى افندى المفتش بادارة المجالس الحسبية بوزارة الحقانية والحائز لشهادة الليسانس من مدرسة الحقوق السلطانية فى سنة ١٩١٠ قاضيا من الدرجة الثانية بمحكمة أسيوط الابتدائية الأهلية ؛

مادة ٢ — يعين رئيسا للنيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية :

سليمان عزت بك وكيل النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الأولى .

ويعين وكيلا للنائب العمومى لدى المحاكم الأهلية من الدرجة الأولى كل من :

خليل عفت ثابت افندى القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة طنطا الابتدائية الأهلية .

وسليمان السيد سليمان افندى القاضى من الدرجة الثانية بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية ؛